مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر أداء صناديق الثروة السيادية في الاستدامة الاقتصادية للزراعة في دول عربية مختارة وإمكانية استخدامها في العراق
اسم الكاتب: أحمد محمود حبيب، ايمان مصطفى رشاد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10127
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Impact of the Performance of Sovereign Wealth Funds on the Economic Sustainability of Agriculture in Selected Arab Countries and the Possibility of Using them in Iraq

Ahmad M. Habeeb[1]; Eman M. Rashad[2]

[1]Amedi Technical Institute – Dohuk, Duhok Polytechnic University

[2]College of Administration and Economics/ University of Mosul

Corresponding author: Ahmad M. Habeeb, Amedi Technical Institute – Dohuk, Duhok Polytechnic University

ahmad.20bap261@student.uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183445.1354

Article History: *Received*:7/2/2024; *Revised*:12/3/2024; *Accepted*:24/3/2024; *Published*: 1/6/2024.

Abstract

Sovereign wealth funds play a crucial role in helping rentier countries manage the challenges associated with their high dependence on natural resources such as (Dutch disease, external shocks resulting from low prices or global demand for those resources, structural distortion, and maldistribution between generations), and by diversifying sources of revenues, achieving financial stability, enhancing long-term economic sustainability, and achieving intergenerational justice.

The research aims to test the impact of the performance of sovereign wealth funds on the sustainability of the agricultural sector in Algeria, Mauritania, and Libya, and whether it is possible to benefit from the experience of those countries in Iraq. It was based on time series data for the period (2008-2020). To estimate the model that was built (and using the ARDL methodology) by considering agricultural output as a percentage of GDP as a dependent variable, and each of the performance of sovereign wealth funds, total domestic investments, and foreign direct investment) as independent variables and the results proved the validity of the research hypothesis of the existence of a direct relationship between... Performance of sovereign wealth funds and economic sustainability of agriculture.

Keywords:

Transparency, Accountability, Performance of Sovereign Wealth Funds, Governance, Agricultural Output.

Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 142

June 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Habeeb, Ahmad M.; Rashad, Eman M. (2024) "The impact of the performance of sovereign wealth funds on the economic sustainability of agriculture in selected Arab countries and the possibility of using them in Iraq" ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (142), 229 -253 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183445.1354

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر أداء صناديق الثروة السيادية في الاستدامة الاقتصادية للزراعة في دول عربية مختارة وإمكانية استخدامها في العراق

احمد محمود حبيب[1]؛ ايمان مصطفى رشاد[2]

[1]جامعة دهوك التقنية،المعهد التقني في العمادية، قسم السياحة

[2]جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: احمد محمود حبيب، جامعة دهوك التقنية،المعهد التقني في العمادية، قسم السياحة

ahmed.mahmoud@dpu.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183445.1354

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٤/٢/٧؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٤/٣/١٢؛ *القبول*:٢٠٢٤/٣/٢٤؛ *النشر*: ٢٠٢٤/٩/١.

المستخلص

تؤدي صناديق الثروة السيادية دوراً حاسماً في مساعدة الدول الريعية على إدارة التحديات المرتبطة باعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية (كالمرض الهولندي، والصدمات الخارجية الناجمة عن انخفاض الأسعار أو الطلب العالمي على تلك الموارد، والتشوه الهيكلي، وسوء التوزيع بين الأجيال)، ومن خلال تنويع مصادر الإيرادات، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل، وتحقيق العدالة بين الأجيال.

يهدف البحث إلى اختبار تأثير أداء صناديق الثروة السيادية في استدامة القطاع الزراعي في كل من الجزائر وموريتانيا وليبيا، وهل يمكن الاستفادة من تجربة تلك الدول في العراق. اعتمد البحث على بيانات السلسلة الزمنية للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠). ولغرض تقدير الأنموذج الذي تم بناؤه (وباستخدام منهجية ARDL) باعتبار الناتج الزراعي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً معتمداً، وكل من: أداء صناديق الثروة السيادية، إجمالي الاستثمارات المحلية، وأخيراً الاستثمار الأجنبي المباشر) بوصفها متغيرات مستقلة، وأثبتت النتائج صحة فرضية البحث بوجود علاقة طردية بين أداء صناديق الثروة السيادية والاستدامة الاقتصادية للزراعة.

الكلمات الرئيسة

الشفافية، المساءلة، الحوكمة، أداء صناديق الثروة السيادية، الناتج الزراعي.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٢))،

حزيران ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: حبيب،احمد محمود ورشاد، ايمان مصطفى (٢٠٢٤)" أثر أداء صناديق الثروة السيادية في الاستدامة الاقتصادية للزراعة في دول عربية مختارة وإمكانية استخدامها في العراق " ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٢)، ٢٢٩-٢٥٣،

https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183445.1354

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

بصورة عامة ليس بالضرورة عَدُّ اكتشاف الموارد الطبيعية في الدول النامية الخبر السار كما يبدو، لأنه في الواقع تواجه البلدان الغنية بالموارد تحديات عديدة مثل المساواة بين الأجيال في توزيع الموارد، واستقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، والاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد والشفافية. فبدلا من أن تُستُخدم تلك الثروات الطبيعية في إحداث تحسن في البنى التحتية وارتفاع متوسط الدخل الفرد تُهدر من خلال المؤسسات الضعيفة وشبكات الفساد المنتشرة طولاً وعرضاً، وهي ظاهرة يُشار اليها غالبا باسم, لعنة الموارد، فضلاً عن الحروب التي تشنها تلك الدول شمالاً وجنوباً وعدم الاستقرار السياسي والامني والانقلابات العسكرية في دول نامية عديدة والاعتماد الكلي على هذه الموارد وعدم تنويع مصادر الدخل القومي تزيد من تفاقم المشاكل في هذه الدول ، وأحد الحلول المستكشفة حديثاً نسبياً هي إنشاء صناديق ثروة سيادية لغرض مواجهة المشاكل المذكورة آنفاً كلعنة الموارد وانتقال الثروة عبر أجيال مختلفة والتنمية المستدامة .

يشهد العالم تغيرات وتطورات عديدة في شتى المجالات ولا سيما في المجال الاقتصادي، حيث تبنت العديد من الدول سياسات تصب كلها في الزيادة من معدل النمو الاقتصادي، ومن بين الاستراتيجيات المنتهجة نجد تولي الاقتصاد العالمي اهتماماً كبيراً بظاهرة صناديق الثروة السيادية ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2007، بوصفها آلية من الآليات التي تعتمدها الدول بوصفها وسيلة للادخار وتحقيق الاستقرار، فضلا عن كونها وسيلة لتحويل منافع الثروات الطبيعية والمواد الأولية لفائدة الأجيال القادمة بما يسمح لها العيش في ظروف اقتصادية مناسبة، فقد سمحت هذه الصناديق بتسهيل إدارة الاقتصاد الكلي في العديد من الدول في ظل تنامي فوائض الحساب الجاري نتيجة زيادة المداخيل بصورة كبيرة من خلال تحويل هذه الفوائض إلى صناديق الاستثمار.

تعد الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، إذ تعود هذه الصناديق إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي ،عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سنة ١٩٥٣ ، ليتوإلى إثر ذلك في السبعينيات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، حتى وصلت في منتصف سنة ٢٠٠٨ إلى ٥٣ صندوقا، إذ نتيجة لارتفاع أسعار النفط ازداد حجم ثروات هده الصناديق ، و استفادت العديد من الدول المالكة للصناديق السيادية من الصدمات الايجابية لمواجهة الصدمات السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول ، وما تبع ذلك من تداعيات على مستوى الموازنة العامة للدولة ، وعلى الاستقرار الاقتصادي لها.

بوصف العراق من بين الدول النفطية التي يعاني اقتصادها من اختلالات هيكلية نتيجة تبعيتها المفرطة لقطاع النفط الذي يهيمن على الصادرات وعلى الايرادات العامة ، وأي تذبذب في أسعار النفط يصاحبه شلل في القطاعات الاقتصادية ، لا سيما القطاع الإنتاجي، من هنا تأتي حالة عدم تحقيق الاقتصاد العراقي التوازن بين القطاعات نتيجة داء اقتصادي (المرض الهولندي) وبالموازاة مع ذلك فقد شهدت سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط ، ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الميزانية المتأتية من الجباية النفطية، وبالتالي تحقيق فوائض مالية في ميزانية الدولة العراقية ولكن بسبب عدم وجود صناديق سيادية في العراق لم يتم استغلال تلك

الفوائض في تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى كالصناعة والسياحة والزراعة وبما أن العراق يمتلك مقومات عديدة في مجال الزراعة (تربة صالح خصبة ونهري الدجلة والفرات) إلا أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والثروة الحيوانية يعاني من تراجع مستمر ، فيحتاج القطاع الزراعي إلى استثمارات كبيرة في مجال خريطة التربة والمناخ، البنية التحتية الزراعية من السدود وجداول الري اصلاح الاراضي وادخال المكننة الملائمة وارشاد ودعم الفلاحين، كان بإمكان العراق الاستفادة من صناديق الثروة السيادية في استدامة الموارد الزراعية.

إن الشفافية والمساءلة والحوكمة في إدارة هذه الفوائض المالية أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة، على الصعيدين المحلي والدولي، حيث استخلصت البحث على أن هنالك علاقة معنوية طردية بين كفاءة أداء صناديق الثروة السيادي واستدامة القطاع الزراعي في كل من موريتانيا والجزائر، ولا تختلف كثيرا أوضاع كل من الجزائر وموريتانيا عن الوضع في العراق من ناحية البيئة الزراعية لذا من الضروري أن يُفعّل العراق صندوقي (العراق للتنمية الخارجية وتنمية العراق)، ويعالج الوضع القانوني لصندوقي (المواطن والاجيال) ويستحدث صندوقاً سيادياً في إقليم كوردستان العراق وفق معايير دولية ومبادئ سانتياغو، لتعزيز استدامة القطاع الزراعي في العراق، لأنه يعد ثاني أهم قطاع بعد قطاع النفط والغاز.

يتوزع البحث على جانبين جانب نظري وجانب قياسي ومقسم على ستة أقسام، القسم الأول يتناول دور واهمية صناديق الثروة السيادية في الادبيات الاقتصادية بينما يتناول القسم الثاني مفهوم صناديق الثروة السيادية، أما القسم الثالث فيتطرق إلى حوكمة صناديق الثروة السيادية ومؤشرات قياس أدائها بينما يبحث القسم الرابع عن مبررات استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق، لتذهب القسم الخامس إلى المبادرات العراقية السابقة بخصوص الصناديق السيادية وأخيراً يتناول القسم السادس والأخير المنهجية والبيانات.

المحور الأول: منهجية البحث

اولاً- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها سلطت الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول العالمية والدول النفطية والعراق بصفة خاصة في وقتا الحالي نتيجة: التطورات المتسارعة لهذه الصناديق خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، والاهتمام المتزايد بها من قبل الدول الصناعية وصندوق النقد الدولي، وبالنسبة للعراق فإن استحداث وتفعيل الصناديق الثروة السيادية بات امراً ضروريين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

ثانياً- مشكلة البحث:

تأتي صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي: هل هناك إمكانية تفعيل صناديق الثروة السيادية في العراق، وما مدى فعالية الصناديق السيادية في استدامة الموارد الزراعية في بعض الدول العربية؟

ثالثاً- فرضية البحث:

يفترض البحث بأنه كلما ازدادت الشفافية والمساءلة والحوكمة والسلوك الاستثماري الناجع في صناديق الثروة السيادية زادت وتيرة الاستدامة الاقتصادية للزراعة.

رابعاً- هدف البحث:

بالاعتماد على مشكلة البحث وفرضياتها، تسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- إعطاء فكرة عن مبررات إنشاء صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية.

٢- الوقوف على مدى مساهمة تلك الصناديق في استدامة القطاع الزراعي.

٣- تشجيع العراق تفعيل صناديقها السيادية وفق مبادئ سانتياغو.

خامساً- منهج البحث:

اعتمد البحث على أسلوب الربط بين منهجين رئيسين الأول (وصفي تحليلي) يستند إلى الدراسات النظرية الاقتصادية التي ترتبط بأدبيات المالية العامة واستدامة القطاع الزراعية من عوائد القطاع النفطي الرائد. والثاني (قياسي كمي) (يستند إلى طرائف الاقتصاد القياسي وفقا لأسلوب دراسة الحالة وتفسير المتغيرات الاقتصادية المالية المؤثرة في استدامة القطاع الزراعي وإيجاد نتائج الاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من التجارب المختارة.

سادساً- حدود البحث:

١- **الحدود الزمانية**، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية مداها (١٣) سنة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)، علماً بأنه في ٢٠٠٨ ظهرت مؤشرات أداء الصناديق السيادية.

٢- **الحدود المكانية**، فقد اعتمدت الدراسة على اختيار ثلاث دول عربية مغاربية تمتلك صناديق ثروة سيادية وهي كل من الجزائر، ليبيا وموريتانيا.

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً- دور صناديق الثروة السيادية وأهميتها في الأدبيات الاقتصادية:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى دور كبير للصناديق السيادية في الاقتصاد الكلي من خلال معالجة بعض الإشكاليات المستعصية كالعراق المقبل على طفرة نوعية على مستوى الإنتاج في قطاعي النفط والغاز الطبيعي، وما سيصاحب ذلك من ارتفاع العوائد المالية بشكل مضطرد (مما ينتج المرض الهولندي ، وأيضا مشكلة الاختلال في هيكل الاقتصاد العراقي ، والفساد وتبدد الأموال) , الأمر الذي يستلزم إدارة اقتصادية كفوءة لهذه الموارد وتحقيق أعلى منفعة اقتصادية ممكنة , ومن أهم الآليات الحديثة لتحقيق هذا الغرض هو (إنشاء صناديق الثروة السيادية) ودمجها بالموازنة العامة. (Al- Mansouri,2012,1-4)، أما دراسة (Bu Fleih,2010,235-242) يبرز مدى أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي ودورها في اقتصاديات الدول النفطية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن صناديق الثروة السيادية تتوفر على قدرات تمويل عالية تمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية عن طريق رفع مستوى ملاءمتها المالية وتوفير مصادر تمويل بديلة عن مصادر التمويل الأجنبية، مما يؤدي إلى التخلص من مشكلة المديونية، في حين يذهب الزواري إلى توضيح أهمية ودور الصناديق السيادية من خلال قدرتها في تنمية قطاع الزراعي العربي المستدام من خلال استخدامها كآلية حديثة في تقليص العجز

التمويلي للقطاع الزراعي العربي وزيادة نسبة الاستثمارات البينية للقطاع الزراعي مقارنة لإجمالي الاستثمارات البينية الاجمالية، (Al-Zawari,2020,258-279) بينما يرى حسنين أن إنشاء الصناديق السيادية وتطورها كفكرة ومعرفة أنواع الصناديق السيادية حول العالم واستعراض مدى إسهام اتجاهات الاستثمار المختلفة للصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، وأخيراً معرفة المبادئ الحاكمة لعمل الصناديق السيادية والجهود الدولية في هذا الصدد هي رد فعل طبيعي نتيجة الفوائض المالية الناجمة من الموارد الطبيعية، كما هو الحال في دول الخليج وروسيا والنرويج أو من فائض الميزان التجاري، كما في حال الصين وسنغافورة، وتستخدم الصناديق السيادية بوصفها أداة فعالة لإدارة هذه الفوائض، وحفظ حقوق الأجيال القادمة (Hassanein,2022,741-744) في حين يرى كل من نعمة وجاسم بأن العراق لا يتجه نحو التنمية المستدامة، ولا يوجد خطط جادة لتعزيز الاقتصاد وإعادة بناء البنى التحتية، لذا فإن انشاء صندوق سيادي في العراق أمر ضروري لاستقرار دعم الميزانية العامة اولاً و تنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم المشاريع الإنمائية وبناء مشاريع أخرى ودعم قطاع الزراعة وتعزيز القطاع الصناعي ثانياً وبالتالي المساهمة في تكامل القطاعات المختلفة بروابط امامية وخلفية ثالثاً واخيراً لأنه ليس من الضار الاستفادة من تجارب دول أخرى مثل النرويج وقطر والامارات العربية المتحدة وسنغافورة ولخ..، (Naama and Jasim,2020,9-12) ويرى هيلا بإمكانية صناديق الثروة السيادية بأن تلعب دوراً كبيرا في معالجة إشكاليات البيئة وان يكون مصدر تمويل مهم للتنمية المستدامة من خلال اتفاقيات المناخ الدولية، وتقييم مبادرة الكوكب الواحد من قبل مجموعة عمل صناديق الثروة السيادية لذا يجب ان تكون هناك تنسيق متين بين صناديق السيادية المختلفة في مجال الاستثمارات الخضراء (Hella, 2019, 97-100) أما شارما فيوضح أهمية الصناديق السيادية ودورها في التنمية المستدامة من خلال تحليل كيفية معالجة القضايا الهيكلية التي تعيق تدفق رؤوس أموال صناديق الثروة السيادية إلى استثمارات التنمية المستدامة طويلة الأجل واستنتجت الدراسة بأن الاستثمارات في فئات أصول السوق الخاصة طويلة الأجل – مثل البنية التحتية، والعقارات، والزراعة، ورأس المال الاستثماري، والأسهم الخاصة – هي الاستراتيجيات الأكثر تأثيراً لدعم الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وذلك لأن هناك خصائص تنظيمية وهيكلية فريدة لصناديق الثروة السيادية تمنحها القدرة على الاستثمار في فئات الأصول والمناطق الأكثر تأثيرًا، إذ يبدو أن الاستثمارات في هذه القطاعات والمناطق تحتاج إلى مدخرات ليست بالقليلة وشروط وقيود غير متوفرة إلا الصناديق السيادية التي تتمتع بالحجم والتطور والحوكمة المطلوبة لإدارة هذه الاستثمارات (Sharma,2017,1-25) أما ستيلا وانجيلا وكينان فوضعا شرط الحوكمة والشفافية والمساءلة لإنجاح الصناديق السيادية : في أداء دور على الساحة المالية الدولية باعتبارها جهات فاعلة رئيسة، وبالترحيب باستثماراتها في الدول المتلقية من جهة ، وفي تعزيز مكافحة الفساد السياسي والمالي داخل عمليات صناديق الثروة السيادية وتعزيز الاستدامة المالية في الدول التي تمتلك تلك الصناديق من جهة ثانية (Tsani and Ahmadov and Aslanli,2010,1-21) في حين ترى جوليا بأن صناديق الثروة السيادية الأفريقية قد اتخذت بالفعل خطوات كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع تزايد نطاق صناديق الثروة السيادية الأفريقية، تزداد أيضًا قدرتها على تحقيق تطوير البنية التحتية، وزيادة الاستثمار الأخضر، ونشر

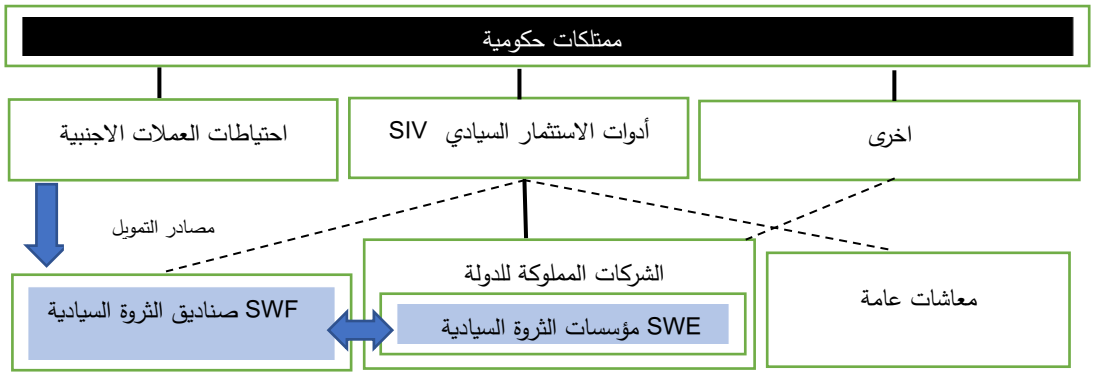
المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ، وأن هناك توافقاً بين ممارسات الصناديق السيادية باستمرار مع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة (Chen,2019, 1260-1292) دعنا نذهب إلى جزيرة صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي، ونرى ماذا استهدف ارمانو واليكس وخاندوكار في دراسة قياسية عن صندوق الثروة السيادية في بلدهم : تأثير صندوق الثروة السيادية (SWF) في النمو الاقتصادي لجزيرة ترينيداد وتوباغو (T&T)، وتعتبر هذه الدراسة فريدة من نوعها في أدبيات صناديق الثروة السيادية لأنها الدراسة الأولى التي تقيم تأثير صناديق الثروة السيادية على النمو الاقتصادي لدولة صغيرة نامية، وتستند في منهجيتها على panel انحدار المربعات الصغرى البسيطة (OLS) للمدة بين ١٩٦٠–٢٠١٧. واستنتجت الدراسة بأن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية وإيجابية لصندوق الثروة السيادية في اقتصاد ترينيداد وتوباغو (T&T). خلال فترة الدارسة، إذ استخدمت حكومة (T&T) صندوق الثروة السيادية لتمويل الإنفاق العام: في تحسين نوعية الحياة، وتحسين البنية التحتية، وتوليد فرص العمل، وخلق أنظمة مؤسسية أقوى لاقتصاد (T&T). ونتيجة لذلك، أسهم الصندوق في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في (T&T). (Ermanno and Khandokar and Alex,2022, 201-213) وننهي مشوارنا في تنزانيا مع تاكس في دراسته التي هدفت إلى دراسة فعالية صناديق الثروة السيادية بوصفها أدوات للإدارة المالية بشكل عام ولإدارة تدفقات الإيرادات الهائلة المتوقعة من قطاع الغاز الطبيعي التنزاني بشكل خاص، وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها، إن العلاقة الطردية بين كفاءة أداء الصناديق السيادية والنمو الاقتصادي، أي كلما كان الصندوق السيادي شفافاً وذا حوكمة عالية استطاع أن يحقق أهداف التنمية المستدامة، (Tax,2016, 3-33)

ثانياً– مفهوم صناديق الثروة السيادية:

إن ظاهرة إنشاء صناديق الثروة السيادية ليست بالحديثة لكن يصعب الحصول على مفهوم شامل ينطبق على جميع صناديق الثروة السيادية في دول العالم، من هنا نلجأ إلى تعاريف متعددة، منها تعريف صندوق النقد الدولي بأنها عبارة عن صناديق أو تجهيزات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الدولة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية، فهي تقوم بحفظ الاصول أو توظيفها أو إدارتها في المقام الأول لتحقيق غايات اقتصادية كلية وأهداف مالية في الأجل المتوسط والبعيد ، وذلك عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية من ضمنها الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية ، وتمول تلك الصناديق من خلال عمليات الصرف الأجنبي وعوائد الخصخصة وفوائض الميزانية والمتحصلات الناتجة عن الصادرات السلعية ، وتشمل هذه ، من حيث المبدأ ، ما يأتي: (١) صناديق الاستقرار المالي. (٢) صناديق الادخار؛ (٣) شركات الاستثمار الاحتياطي. (٤) صناديق التنمية؛ و (٥) صناديق احتياطي المعاشات التقاعدية (تلك التي ليس لديها التزامات معاشات تقاعدية صريحة)، في حين تستبعد من بين أمور أخرى: (أ) صناديق معاشات التقاعد الحكومية؛ (ب) صناديق الضمان الاجتماعي؛ (ج) صناديق الإقراض الحكومية. و (د) البنوك المملوكة للحكومة.(Allen and Caruana,2008, 26) . أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فجاء بصيغة مختلفة نسبيا باعتبار الصناديق السيادية هي أوعية استثمارية مملوكة من قبل الدولة وتُدار بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومات الوطنية لتحقيق اهداف

اقتصادية مختلفة، ويتم تمويل تلك الصناديق من احتياطات النقد الأجنبي، أو صادرات الموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز أو الإيرادات العامة المختلفة للدولة أو أي مداخيل أخرى(Wignall,2008, 4) ، أما تعريف معهد صناديق الثروة السيادية فهو كيان استثماري مملوك لحكومة مكون من أصول مالية من أسهم وسندات وأدوات مالية أخرى ، وتتشكل تلك الأصول من فوائض ميزان المدفوعات أو الموازنات العامة أو عمليات صرف النقد الأجنبي أو عائدات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية الأولية كالنفط والغاز الطبيعي أو من المدفوعات التحويلية الحكومية او من جميع تلك الموارد مجتمعةً ، ووفق هذا التعريف فأن صناديق الثروة السيادية لا تتضمن صناديق التقاعد الحكومية والبنوك والشركات الاقتصادية العامة (Madjid, 2014, 16) تُعرِّف وزارة الخزانة الأمريكية صناديق الثروة السيادية بشكل ضيق على أنها ,أداة استثمار حكومية تمول من أصول الصرف الأجنبي ، والتي تدير تلك الأصول بشكل منفصل عن الاحتياطيات الرسمية للسلطات النقدية (البنك المركزي والوظائف المتعلقة بالاحتياطي لوزارة المالية). أما تعريف وزارة الخزانة الأمريكية فهو يهدف في المقام الأول إلى التمييز بين استثمار صناديق الثروة السيادية والاحتياطيات الرسمية التي يديرها البنك المركزي للبلد. لأن الهدفين الأساسيين للاحتياطيات الأجنبية الرسمية هما السيولة والأمن، فإن أفق الاستثمار لهذه الاحتياطيات قصير. (Turco,2014, 11) يقدم بعض المراقبين تعريفاً أكثر تفصيلاً لصناديق الثروة السيادية، حيث يتوسع ستيفن جين ، محلل العملات في Morgan Stanley ، في تعريف وزارة الخزانة لتوفير فهم أوسع لصناديق الثروة السيادية، وكيف تختلف عن الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وغيرها من الصناديق التي ترعاها الحكومة، وفقًا لجين ، وهناك خمس سمات رئيسة من الصناديق السيادية، وهي إنها كيانات حكومية ذات سيادة مستقلة ، وتتعرض لصدمات عالية للعملات الأجنبية، ليس لها التزامات صريحة (مثل صندوق معاشات الدولة الوطنية)، تحمل مخاطر عالية، واخيراً تتسم بأن آفاق استثمارها طويلة. (Jen, 2007) انظر ايضاً (Seward & others,2014, 2) بينما يرى McKinsey Global Institute وهو معهد أبحاث عالمي في مجال الإدارة والاقتصاد بأن صناديق الثروة السيادية ممولة من احتياطات البنوك المركزية من العملة الأجنبية الهدف منها هو تعظيم الإيرادات المالية بمخاطر متدنية (Soleimani and Zawash,2018,7) من كل ما سبق يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن وعاء مالي عام مملوك للدولة، ولها صفتا الاستقلالية والسيادية، وتورد اليه جميع الفوائض المالية الزائدة عن حاجة الخزينة العامة، ويتم الاستثمار بها من أجل أهداف مالية واقتصادية واجتماعية بعيدة الأمد تعود بمردودات مالية على الدولة وعلى أجيالها المستقبلية. ويمكن توضيح الأنواع المختلفة من الأصول المملوكة من قبل الدولة من خلال الشكل الآتي:

الشكل ١ : تصنيف الأنواع المختلفة من الأصول المملوكة من قبل الدولة



Source: Wagner، Daniil (2014), Sovereign Wealth Funds: Investment Objectives and Asset Allocation Strategies, Journal of Governance and Regulation / Volume 3, Issue 2, 2014, P33.

ثالثاً– حوكمة صناديق الثروة السيادية ومؤشرات قياس أدائها:

رغم تسارع تطور مفهوم وعمل صناديق الثروة السيادية في العالم الا ان مؤشرات قياس أداء عمل تلك الصناديق في مراحلها الأولية وهنالك سببين رئيسيين لذلك وهما أولا اختلاف اهداف تلك الصناديق ثانيا الغموض في الكثير من اعمالها، حيث يوجد مؤشرين فقط لقياس أداء صناديق الثروة السيادية ، ولقد استند البحث على مؤشر Linaburg-Maduell لقياس أداء صناديق الثروة السيادية والتي تم تطويره بواسطة Carl Linaburg و Michael Maduell لتكون وسيلة لقياس مستوى شفافية صناديق الثروة السيادية علما أن تصنيف صناديق الثروة السيادية وفق هذا المؤشر يتم كل ثلاثة أشهر، وكلما اقترب درجات الصندوق السيادي من ١٠ كلما كان الصندوق ذا شفافية أعلى، وكلما كان درجة التصنيف قريبة من الصفر كان هناك حالة غياب للشفافية في الصندوق، المؤشر هو مشروع مستمر من قبل معهد صندوق الثروة السيادية منذ تطويره في عام ٢٠٠٨ ومنذ ذلك الحين تم استخدامه في جميع أنحاء العالم من قبل صناديق الثروة السيادية في تقاريرها وبياناتها السنوية الرسمية، بوصفه معياراً قياسياً عالمياً، ويتم توجيه دعوات إلى الصناديق ,غير الشفافة, لإظهار نواياها.(Al-Abed,2016,67).

والجدول الآتي يوضح المعايير العشرة الأساسية للمؤشر:

الجدول (١): مكونات مؤشر ,لينبرغ–مادول,

ت	المعيار	الدرجة
١	يقدم الصندوق معلومات تاريخية بما في ذلك غرض الانشاء، مصادر التمويل وهيكلية ملكية الحكومة	+ ١
٢	يقدم الصندوق تقارير سنوية محدثة ومدققة بشكل مستقل	+ ١
٣	يقدم الصندوق نسبة ملكية ممتلكات الشركة، والمواقع الجغرافية للممتلكات	+ ١
٤	يقدم الصندوق إجمالي القيمة السوقية للمحفظة والعائدات المتحققة وتعويضات الإدارة	+ ١
٥	يقدم الصندوق إرشادات فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية وسياسات الاستثمار ويحدد الجهة المنفذة لتلك الارشادات	+ ١
٦	يقدم الصندوق استراتيجيات وأهداف واضحة	+ ١
٧	ان كان ذلك ممكناً، تحديد الصندوق بوضوح الشركات التابعة لها وتحديد معلومات التواصل مع تلك الشركات	+ ١
٨	ان كان ذلك ممكناً، تحديد المديرين الأجانب في الفروع الخارجية.	+ ١

ت	المعيار	الدرجة
٩	يدير الصندوق الموقع الالكتروني الخاص بها	+ ١
١٠	يقدم الصندوق عنوان موقع المكتب الرئيس ومعلومات الاتصال مثل الهاتف والفاكس	+ ١
	المجموع	+١٠

Source: Wiśniewski, Piotr, (2023), Sovereign Wealth Funds' (SWFs') social media strategies, European Conference on social media, ECSM 2023, Vol.10, Issu.1, p356.

رابعاً- مبررات استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق:

١- المبررات الداخلية: لاستحداث صندوق ثروة سيادي في العراق مرتبطة بالخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي من جهة ومن الفوائض النفطية من جهة ثانية، ويمكن تحديد أبرز تلك المبررات بالآتي: (Neama& Ali,2022,288)

أ- الاقتصاد العراقي معرضة دائماً للصدمات الخارجية الناتجة عن تغيرات الطلب العالمي على النفط، لأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد الناتج المحلي الإجمالي فيها بشكل كبير على قطاع النفط مقابل مساهمة ضعيفة جداً من باقي القطاعات الاقتصادية.

ب- بما أن تمويل السياسات المالية والاقتصادية العامة تتم بواسطة الموازنة العامة، وتعد الإيرادات النفطية المورد الأساسي لإيرادات الموازنة العامة، أي إن المحدد الأساسي للاستقرار المالي والاقتصادي في العراق هو أداء القطاع النفطي إذا التقلبات في أسعار النفط العالمي أو الطلب العالمي سوف يؤثر بالإنابة على الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق. وتتأثر بالآلية نفسها توازن ميزان المدفوعات، لأن صادرات القطاع النفطي تشكل المورد الأساسي للحصول على العملات الصعبة في العراق، ولأن الميزان التجاري يشكل أحد المتضمنات الأساسية لميزان المدفوعات.

ت- النضوب الطبيعي لمورد النفط وحرمان الأجيال اللاحقة من هذا المورد، وأيضا التأثيرات السلبية للفوائض المالية الناتجة عن الفوائض النفطية، أو ما يعرف بالمرض الهولندي، ولعنة الموارد. (Al-Rajhi,2023,149).

٢- المبررات الخارجية: ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ- تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بأنها غير مستقرة، وتشهد بين الحين والآخر تذبذبات وتقلبات كبيرة، وتعتبر هذه الميزة مبرراً قوياً دفع كل الدول النفطية تقريبا عدا العراق إلى انشاء صناديق ثروة سيادية لمواجهة تلك التقلبات.

ب- الرواج الكبير لفكرة انشاء الصناديق السيادية: شهد العالم وخاصة الدول النفطية وحتى غير النفطية تحركا كبيرا لأنشاء صناديق الثروة السيادية، والعراق جزء من هذا العالم، ويتأثر اقتصاده بتلك التحركات فلابد لها أن تستجيب أيضا لهذه التغييرات في استراتيجيات الاستثمار العالمي.

ت- حاجة الدول النامية للتكنولوجيا والصناديق السيادية تسهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا للدول المالكة لتلك الصناديق عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر. (Haseen& Haseen,2012,10).

خامساً–المبادرات العراقية السابقة بخصوص الصناديق السيادية:

وفق تصنيفات الصناديق المدونة في المعهد الدولي للصناديق السيادية (SWFs) تستحوذ صناديق الاستثمار والادخار على النسبة الأعلى من الصناديق السيادية، وتليها صناديق التنمية في وقتنا الحاضر، ويمتلك العراق تجربة سابقة ومحاولات متعددة لغرض انشاء صندوق ثروة سيادية، ويمكن تناول تلك التجارب والمحاولات على النحو الآتي: (Al-ani,2023,1)

1- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:

يعد أول صندوق أسسه العراق بموجب القانون رقم ٧٧ لسنة 1974والصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم ٦٣٦ بوصفه مؤسسة مالية عراقية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري. ووفق ما جاء في الأسباب الموجبة لتأسيس الصندوق حسب القانون رقم ٧٧ يتبين أن الأسباب السياسي قد طغت على الأسباب الاقتصادية، وكان الصندوق وسيلة للعراق لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الصديقة، وحتى السبب الثاني المتعلق بالتنمية القصد منها كانت تنمية الدول المستضيفة لتلك الاستثمارات وليست تنمية العراق ، عانى انشاء هذا الصندوق من التهميش المتعمد بعد ٢٠٠٣ واختراق للمواد القانونية المتعلقة بإدارة الصندوق وفق مرسوم جمهوري ولمدة ثلاث سنوات، وأن يكون هناك مجلس إدارة (الفقرة ١ من المادة ٧)، وأيضا المتعلقة بإصدار التقارير والبيانات، إذ إن الصندوق لم يصدر أي بيانات وتقارير من ٢٠٠٣ وهذا مخالف لأحكام (البند ح من المادة ٥) لا يمتلك الصندوق العراقي متطلبات الشفافية والافصاح وفق مبادئ سانتياغو، وليست خاضعة لتقييم الشفافية والحوكمة حسب مؤشر لينبورغ – لا دول ولا معايير الهيكلية والحوكمة والشفافية والمساءلة والسلوك وفق مؤشر ترومان الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وفق وضعه الحالي لا ينطبق عليه معايير الصناديق الثروة السيادية .(Hama Amin,2021,129-133).

2- صندوق تنمية العراق:

وهو الصندوق التي تأسست في أيار ٢٠٠٣ بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣ من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة لأهداف وأغراض عديدة (Al-mohseen,2023,1) ويختلف عن بقية صناديق الثروة السيادية الموجودة في العالم، لأنه لا يمتلك خطة استثمارية استراتيجية يركز عليها في إدارة مواردها المالية، كما يطعن في مدى توفر السيادة فيها، إلا أنه نجح في تسديد ديون العراق، وأسهم في أعمار المدن المتضررة من حرب داعش، والصندوق بحاجة إلى قانون يصدره المشرع العراقي وأيضا الكفاءات العالية.

3- صندوق المواطن وصندوق الأجيال:

تأسس صندوقا المواطن والأجيال سنة ٢٠١٨ بموجب قانون شركة النفط الوطنية العراقية إلا أن الدولة لم تقرر بقانون الهيكل الإداري وأهداف ومهام تلك الصناديق (Al-dakhil,2018,11) بسبب الطعون المقدمة للمحكمة الاتحادية العليا والتي بدورها حسمت بعدم دستورية المادة ١٣ من القانون أي إن الصناديق معلقة.

المحور الثالث: الجانب القياسي

أولاً- المنهجية والبيانات:

١- توصيف الأنموذج ومتغيراته الاساسية

من أجل توصيف النماذج القياسية والتعرف على المتغيرات المستقلة التي ستتضمنها هذه النماذج المطلوب تقديرها، كان لا بد من تكوين الصيغ القياسية العامة للأنموذج وعلى النحو الآتي:

$$Y_{1,it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1,it} + \beta_2 X_{2,it} + \beta_3 X_{3,it} + U_{3,it} \quad \text{.......................................}(١)$$

$$i = 1, 2, \ldots\ldots\ldots\ldots, n;\ t = 1, 2, \ldots\ldots\ldots\ldots, T$$

<u>إذ إن:</u>

Y_1: وتمثل المتغير المعتمد؛ والذي يمثل قيمة الناتج الزراعي، إذ تم التعبير عنه بالناتج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

($X_{1,it}, X_{2,it}, X_{3,it}$): وتمثل المتغيرات المستقلة على التوالي {أداء صناديق الثروة السيادية (مؤشراً كمياً يتراوح قيمته بين (٠-١٠) ، إجمالي الاستثمارات المحلية، الاستثمار الأجنبي المباشر}

β_0: تمثل معلمة حدود القطع (الثابت).

($\beta_1, \beta_2, \beta_3$): وتمثل معلمات أو ميول النماذج (والتي تقيس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد على التوالي (الناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

i: وتمثل عدد المقاطع العرضية بعبارة أخرى عدد دول الدراسة.

t: وتمثل الزمن أو المدة الزمنية.

(U_1, U_2, U_3): تمثل حدود الخطأ العشوائي لنماذج المجاميع المختارة للدول أو ما تعرف بالمتغيرات العشوائية أو حدود الاضطراب، فهي تشمل المتغيرات الأخرى غير المقاسة، فضلاً عن تلك التي لم يتم إدخالها في النماذج، والتي يكون لها تأثير في المتغير المعتمد، كالاستقرار الأمني والسياسي والأوضاع الاقتصادية والمالية للبلد وغيرها. عليه، ومما سبق، سيكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل، معتمداً على عدد المقاطع العرضية (N) أي عدد الدول، وعلى عدد السلاسل الزمنية (T) أي عدد سنوات الدراسة. وبما أن المقاطع العرضية للدول في هذا البحث هي (N=3)، ومدة الزمنية لها هي (T=13) سيكون عدد المشاهدات الآتي: **N*T =3 *13 = 39 Observations** أما عن الأسلوب المستخدم في عملية القياس لما تم ذكره آنفاً فهو أسلوب جمع البيانات أو ما يعرف بأنموذج البانل؛ والتي يمكن أن يعرف بأنه مجموعة من البيانات التي تجمعها خصائص كل من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات عند مدة زمنية معينة أي بيانات (البلدان، الاقاليم، الشركات، الأسر ، الوحدات) المرصودة عبر تمدة زمنية معينة، في حين تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، أي إن هذا الأنموذج يقوم بدمج البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية في آن واحد (Al-Bajari & Al-Arkub,2022,64).

وأخيراً فقد تم تطبيق ذلك بوساطة البرمجية الجاهزة (Eviews.12) والمعتمدة حديثاً في التحليل الاقتصادي القياسي.

٢. الاختبارات الإحصائية:

١. اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج:

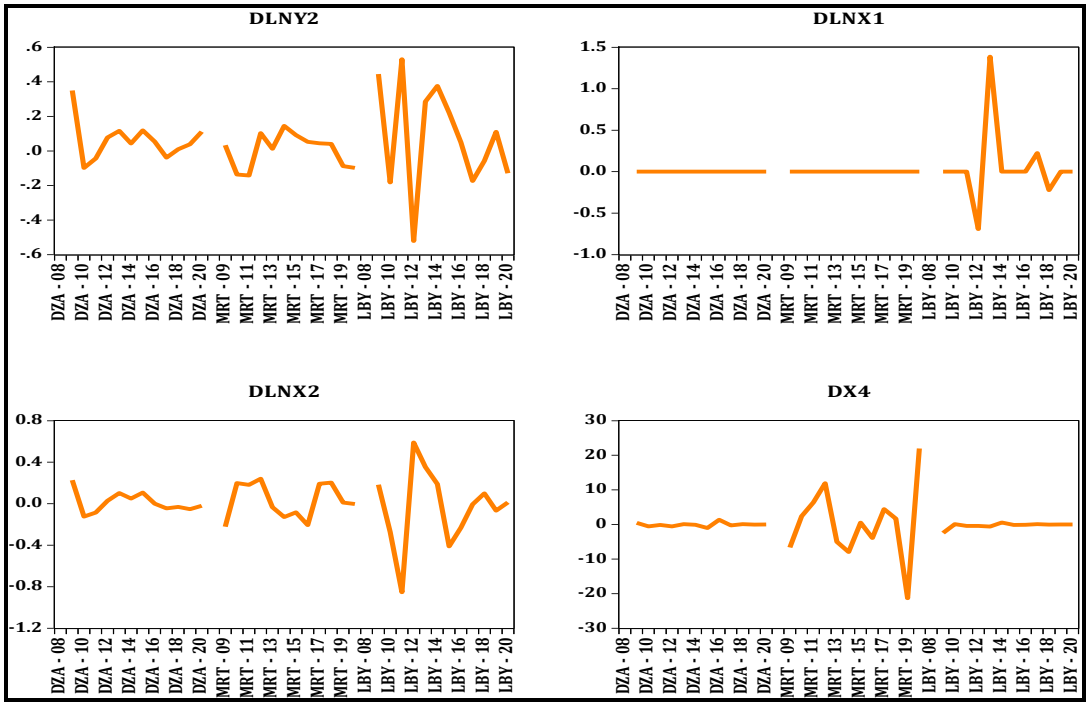
الجدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة

Unit Root Test Results Tables: Levin, Lin and Chu Test				
Variable	At Level		At First Difference	
	Individual intercept	Individual intercept and Trend	Individual intercept	Individual intercept and Trend
LNY3 P-value	-١,٣٧٩٢٢ (0.0839)*	-2.20220 (0.0138)**	-3.35340 (0.0004)***	-2.96467 (0.0015)***
LNX_1 P-value	-1.52601 (0.0635)*	-2.23562 (0.0127)**	-4.84867 (0.0000)***	-4.26448 (0.0000)***
LNX_2 P-value	-4.30171 (0.0839)*	-3.03397 (0.0012)***	-4.42332 (0.0000)***	-2.38327 (0.0133)**
X_4 P-value	-1.78722 (0.0370)**	-1.01745 $(0.1545)^{n.s}$	-10.2379 (0.0000)***	-10.4523 (0.0000)***
(***): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (*): مستوى معنوية ١%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

يوضح الجدول (٢) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج في بلدان أفريقية مختارة، إذ يلاحظ أن المتغير المستقل الثالث (الاستثمار الاجنبي المباشر) قد ظهر غير ساكن في المستوى، بمعنى أنه يمتلك جذر وحدة، أما باقي متغيرات الأنموذج (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة الأول والثاني) فقد ظهرت ساكنة في المستوى، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات ساكنة في المستوى، بمعنى إنها لا تمتلك أو لا تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لأن قيم (t) المحسوبة أقل من قيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (٥%). ولمعرفة نوع وطبيعة السلسلة الزمنية لمتغيرات في بلدان أفريقية مختارة فبالإمكان تمثيلها بيانياً بدلالة الزمن، وذلك من خلال الشكل (٢) وعلى النحو الآتي:

الشكل (٢): اتجاهات بيانات متغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

ب- اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

من أجل التأكد من وجود علاقات التكامل المشترك من عدمه، سنستخدم اختبار بيدروني (Pedroni) من أجل التحقق فيما إذا كانت هناك علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، إذ تنص فرضية العدم لهذا الاختبار إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، في حين تنص الفرضية البديلة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (Hussein & Abdullah,2022,105) والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك في دول عربية مختارة

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: LNX1LNX2X4				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.550847	0.7091	-0.550847	$(0.7091)^{n.s}$
Panel rho-Statistic	0.540116	0.7054	0.540116	$(0.7054)^{n.s}$
Panel PP-Statistic	-0.976822	0.1643	-0.976822	$(0.1643)^{n.s}$
Panel ADF-Statistic	-0.948109	0.1715	-0.948109	$(0.1715)^{n.s}$
Alternative hypothesis: individual AR coifs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	0.935297	$(0.8252)^{n.s}$		
Group PP-Statistic	-0.806535	$(0.2100)^{n.s}$		
Group ADF-Statistic	-0.774410	$(0.2193)^{n.s}$		
(*): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (***): مستوى معنوية ١٠%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

يلاحظ من جدول (٣) أن جميع الاختبارات السبعة هي غير معنوية، أي قبول بالفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يشير إلى عدم وجود علاقة طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة في دول عربية أفريقية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠).

٣. تقدير النماذج القياسية:

سيتم التقدير وفقاً لثلاثة نماذج وهي (أنموذج الانحدار التجميعي، وأنموذج التأثيرات الثابتة، وأنموذج التأثيرات العشوائية) ثم تتم المفاضلة بينهم من أجل اختيار الأنموذج الملائم والأفضل للبحث وعلى النحو الآتي:

أ. تقدير أنموذج الانحدار التجميعي (PM):

يوضح الجدول (٤) أدناه نتائج تقدير أنموذج الانحدار التجميعي لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة، وبافتراض أن تأثيرات الأنموذج هي عامة أو مشتركة، فقد تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول ٤: نتائج تقدير أنموذج الانحدار التجميعي لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

Pooled Regression Model (PRM)				
Method: Panel Least Squares Dependent Variable: LNY3 Sample: 2008 2020 Periods included: 13 Cross-sections included: 3 Total panel (balanced) observations: 39				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX1	-0.430252	0.254138	-1.692984	(0.0993)*
LNX2	0.812246	0.304251	2.669659	(0.0114)**
X4	0.019691	0.017890	1.100691	(0.2785)$^{n.s}$
C	-0.579075	1.116162	-0.518808	(0.6072)$^{n.s}$
R-squared	0.596453	F-statistic		١٧,٢٤٣٦٠
Adjusted R-squared	٠,٥٦١٨٦٣	Prob. (F-statistic)		٠٠0.0000
(***): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (*): مستوى معنوية ١%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

يبين الجدول (٤) بأن هناك تأثيراً معنوياً لكل من أداء الصناديق السيادية وإجمالي الاستثمارات المحلية في المتغير المعتمد والمتمثل بالناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية (١٠%، ٥%) على التوالي. في حين لم يظهر أي تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للأنموذج فقد بلغت (٥٩%) وهي نسبة متوسطة نوعاً ما، وبشكل عام فقد كان الأنموذج ككل معنوياً إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة نحو (١٧,٢٤٤) .

ب. تقدير أنموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يوضـــح الجدول (٥) نتائج تقدير أنموذج التأثيرات الثابتة لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة، وبافتراض أن تأثيرات الأنموذج هي ثابتة، تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول (٥): نتائج تقدير أنموذج التأثيرات الثابتة لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

Fixed Effect Model (FEM)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Dependent Variable: LNY3 Sample: 2008 2020 Periods included: 13 Cross-sections included: 3 Total panel (balanced) observations: 39				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX1	0.503717	0.105788	4.761572	(0.0000)***
LNX2	-0.234056	0.112170	-2.086630	(0.0447)**

Fixed Effect Model (FEM)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) **Dependent Variable: LNY3** **Sample: 2008 2020** **Periods included: 13** **Cross-sections included: 3** **Total panel (balanced) observations: 39**				
X4	-0.003152	0.003891	-0.810265	$(0.4236)^{n.s}$
C	2.741805	0.385246	7.117014	(0.0000)***
R-squared	0.962706	F-statistic		170.3701
Adjusted R-squared	0.947055	Prob. (F-statistic)		0.000000
(***): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (*): مستوى معنوية ١%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

يبين الجدول (٥) بأن هناك تأثيراً معنوياً لكل من أداء الصناديق السيادية وإجمالي الاستثمارات المحلية في المتغير المعتمد الناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (١%، ٥%) على التوالي. بينما لم يظهر أي تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للأنموذج فقد بلغت (٩٦%) وهي نسبة قوية جداً، وبشكل عام فقد كان الأنموذج ككل معنوياً إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة نحو (١٧٠,٣٧٠) .

ت. تقدير أنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يوضح الجدول (٦) أدناه نتائج تقدير أنموذج التأثيرات العشوائية لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة، وبافتراض أن تأثيرات الأنموذج هي ثابتة، فقد تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول ٦: نتائج تقدير أنموذج التأثيرات العشوائية لمتغيرات الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

Random Effect Model (REM)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Dependent Variable: LNY3 Sample: 2008 2020 Periods included: 13 Cross-sections included: 3 Total panel (balanced) observations: 39				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX1	0.619662	0.116876	5.301882	(0.0000)***
LNX2	-0.167707	0.091579	-1.831290	(0.0756)*
X4	-0.008425	0.003282	-2.566769	(0.0147)**
C	2.490044	0.958442	2.598013	(0.0136)**
R-squared	0.450467	F-statistic		9.563486
Adjusted R-squared	0.403364	Prob. (F-statistic)		0.000094
(***): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (*): مستوى معنوية ١%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

اذ تبين من الجدول (٦) بأن هناك تأثيراً معنوياً لأداء الصناديق السيادية وإجمالي الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر في المتغير المعتمد والمتمثل بالناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (١%، ١٠%) على التوالي، أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للأنموذج فقد بلغت (٤٥%) وهي نسبة متدنية جداً، وبشكل عام فقد كان الأنموذج ككل معنوياً إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة نحو (٩,٥٦٣) وبمستوى معنوية (١%).

٤. المفاضلة بين نماذج البانل الثلاثة المقدرة:

ومن أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة أو تحديد الأنموذج الأكثر ملاءمة سنقوم بإجراء اختبارات احصائية تشخيصية، وعلى النحو الآتي:

أ- اختبار فيشر (F-Test) المقيد من أجل المفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج التأثيرات الثابتة، إذا كان (F-Test) المقيد معنوي وقيمة .Prob أقل أو تساوي ٠,٠٥ فأنموذج التأثيرات الثابتة هو الأنموذج الملائم، أما إذا كانت (F-Test) المقيد غير معنوي او .Prob أكبر من ٠,٠٥ والجدول (٧) أدناه يوضح نتائج احصائية هذا الاختبار وعلى النحو الآتي:

الجدول (٧): نتائج اختبار فيشر للمفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج التأثيرات الثابتة للأنموذج في دول عربية مختارة

Redundant Fixed Effects Tests			
Test cross-section fixed effects Equation: Untitled			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	٢١١,٨٥٦	(2,32)	(٠,٠٠٠٠)***
(***): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (*): مستوى معنوية ١%، ($^{n.s}$): غير معنوية.			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

يتضح من الجدول (٧) أن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (٢١١,٨٥٦) وبمستوى معنوية (١%)، وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على أن أنموذج التأثيرات الثابتة هو الأنموذج المناسب والملائم لتقدير الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) مقارنة بأنموذج الانحدار التجميعي.

ب- اختبار هوسمان **(Hausmam Test)** من أجل المفاضلة بين أنموذج التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية، إذ تنص فرضيات هذا الاختبار على الآتي:

H_0 : وتتمثل بفرضية العدم والتي تشير إلى أنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H_1 : وتتمثل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى أنموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

والجدول (٨) يوضح نتائج احصائية هذا الاختبار وكما يأتي:

الجدول٨: نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين أنموذج التأثيرات العشوائية وأنموذج التأثيرات الثابتة للأنموذج في دول عربية مختارة

Correlated Random Effects – Hausman-Test			
Equation: Untitled Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	٠,٠٠٠٠٠٠	4	(١,٠٠٠٠)$^{n.s}$

(***): مستوى معنوية ١%، (**): مستوى معنوية ٥%، (*): مستوى معنوية ١%، ($^{n.s}$): غير معنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

إذا تبين من الجدول بأن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (٠,٠٠٠) وقيمة Prob. أكبر من ٠,٠٥ وغير معنوي، وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على أن أنموذج التأثيرات العشوائية هو الأنموذج المناسب والملائم لتقدير الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) مقارنة بأنموذج التأثيرات الثابتة.

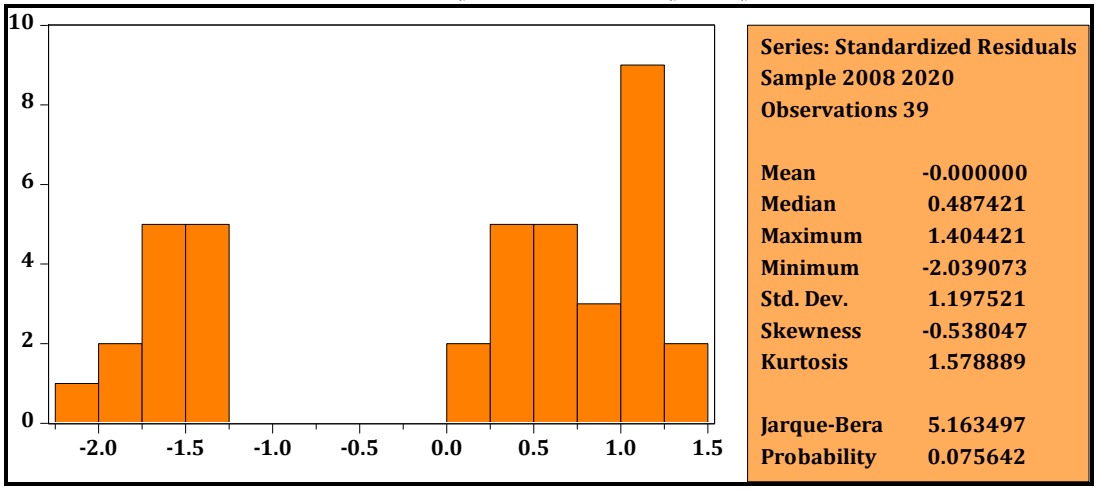
وعليه نستدل مما سبق بأن الأنموذج الأفضل للتقدير هو أنموذج التأثيرات العشوائية. وقبل الذهاب إلى تحليل نتائج هذا النموذج، لابد لنا من تطبيق الخطوة الخامسة والمتعلقة بإجراء الاختبارات التشخيصية من أجل التأكد من دقته وكفاءته في وصف بيانات الأنموذج في دول عربية مختارة.

٥. الاختبارات التشخيصية للأنموذج المقدر:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج:

يتضح من الشكل (٣) أدناه، أن القيمة الاحصائية لاختبار جاركيو وبيرا قد بلغت (٥,١٦٣) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن البواقي المتولدة من الأنموذج الأول المقدر تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مساوٍ للصفر وبانحراف معياري (١,١٩٨).

الشكل (٣): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر في دول عربية مختارة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

ب. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:**

يتضح من الجدول (٩) ، أن القيمة الاحصائية لاختبار كودفري وباجان قد بلغت (3.073) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (٩): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للأنموذج المقدر في دول عربية مختارة

Serial Correlation LM Test: Breusch-Pagan LM			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	٣,٠٧٢٨٦٥	3	(٠,٠٨٤٥)*
– (*): مستوى معنوية ١%.			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

ت. **اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:**

يتضح من الجدول (١٠) أن القيمة الاحصائية لاختبار بريوش، باجان وكودفري قد بلغت (٢,٣٣٩) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن الأنموذج المقدر يتمتع بثبات التباين.

الجدول (١٠): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للأنموذج المقدر في دول عربية مختارة

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	٢,٣٣٨٥٢١	Prob. F(٣,٣٥)	(٠,٠٩٠٣)*
Obs*R-squared	٦,٥١٢٠٣٨	Prob. Chi-Square(٣)	(٠,٠٨٩٢)*
– (*): مستوى معنوية ١%.			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

ث. اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة:

يلاحظ من جدول (١١) أن جميع عوامل التضخم المركزية كانت أقل (10) مما يعني أن الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة التعددية الخطية بين متغيراته المستقلة.

الجدول (١١): اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة للأنموذج المقدر في دول عربية مختارة

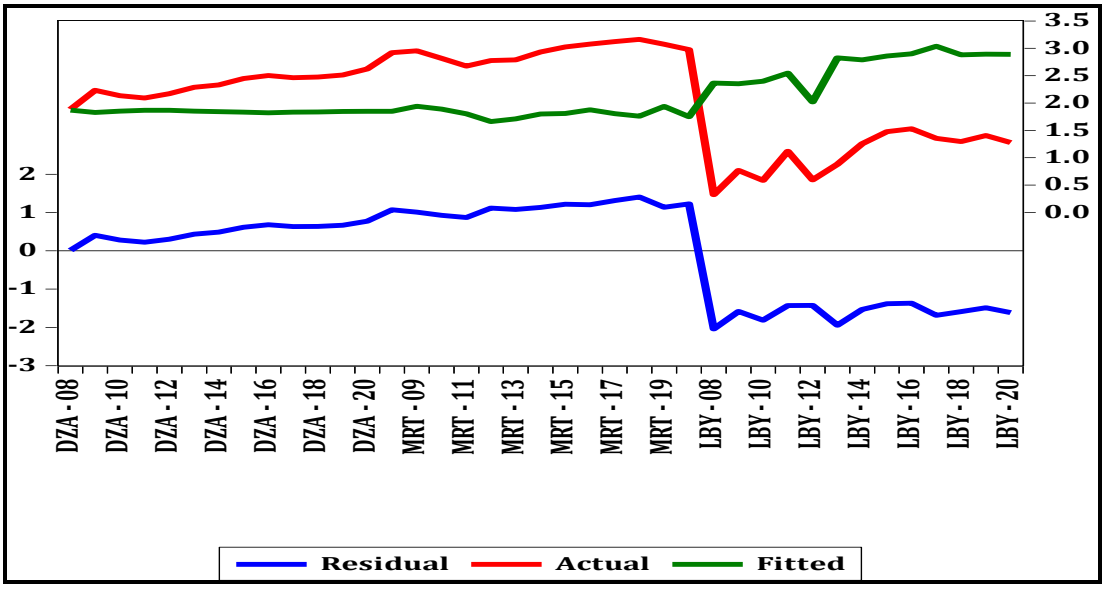
Variance Inflation Factors (VIF)			
Variable	**Coefficient Variance**	**Un centered VIF**	**Centered VIF**
LNX1	**0.064586**	**3.805303**	**2.727639**
LNX2	**0.092569**	**141.5910**	**2.735907**
X4	**0.000320**	**1.496538**	**1.054132**
C	**1.245818**	**159.3477**	**NA**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

ج. **اختبار جودة تنبؤات الأنموذج المقدر:**

بناءً على ما تقدم، يتبين أن الأنموذج القياسي المقدر والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير المعتمد في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) كان معنوياً بنسبة جيدة، وأن القدرة التفسيرية له بلغت (٤٥%) كما أنه لا يعاني من أية مشكلة من المشكلات التي تواجه النماذج القياسية، من هنا فهو يمثل هذه العلاقة خير تمثيل، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني (٤) والذي يوضح التقارب الكبير بين القيم الفعلية وبين القيم المتنبئ بها للناتج الزراعي بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكما في الشكل:

الشكل (٤): القيم الفعلية والمتنبئ بها للناتج الزراعي بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول عربية مختارة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews.12).

ثانياً- التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج الأنموذج الأفضل والملائم:

بما أن اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة قد أكدت على أن الأنموذج الأفضل والملائم لتقدير الأنموذج في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) هو أنموذج التأثيرات العشوائية فسنقوم بتحليل وتفسير نتائجه الواردة في الجدول (٦) آنفاً، وعلى النحو الآتي:

- ❖ وجود علاقة طردية معنوية بين أداء الصناديق السيادية والناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (١%)، أي أن زيادة أداء الصناديق السيادية بنسبة (١%) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة (٠,٦٢٠%).
- ❖ وجود علاقة عكسية معنوية بين إجمالي الاستثمارات المحلية والناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (١٠%)، أي أن زيادة إجمالي الاستثمارات المحلية بنسبة

(١%) سيؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة (٠,١٦٨-%). لأن الاستثمارات المحلية تتجه صوب القطاعات التي تكون ربحها سريع.

- ❖ وجود علاقة عكسية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الزراعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (٥%)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١%) سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة (٠,٠٠٨- %)، لأن الاستثمارات الأجنبية تتجه صوب القطاعات التي تكون ربحها سريع.
- ❖ للثابت أو المقطع أثر إيجابي معنوي في الناتج الزراعي وعند مستوى معنوية أقل من (١%)، فعندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوية للصفر فالناتج الزراعي سيكون (٢,٤٩٠%) تقريباً.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات

١-إن زيادة أداء الصناديق السيادية بنسبة (١%) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة (٠,٦٢٠%) في الدول العربية المختارة، وهنالك تقارب بين الوضع في العراق وكل من موريتانيا والجزائر، وهذا ما يثبت صحة افتراض البحث بأن هناك علاقة معنوية طردية بين أداء الصناديق السيادية واستدامة القطاع الزراعي متمثلة في الناتج الزراعي بوصفه نسبة في الناتج الإجمالي المحلي.

٢-إن زيادة إجمالي الاستثمارات المحلية بنسبة (١%) سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة (٠,١٦٨-%)، في دول العربية المختارة؛ لأن أغلب الاستثمارات المحلية في تلك الدول موجهة نحو الاستثمار التجاري ذي الربح السريع.

٣-إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١%) سوف يؤدي إلى انخفاض (٠,٠٠٨- %) في دول العربية الإفريقية الثلاث المختارة.

٤-أكدت اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة أن أنموذج التأثيرات العشوائية هو الأنموذج الأفضل والملائم لتقدير الأنموذج في المدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠).

٥-لدى العراق إمكانيات مالية واقتصادية وبشرية تؤهله بأن يكون لديه صناديق ثروة سيادية قوية ومحكمة بمبادئ سانتياغو.

ثانياً- المقترحات

١. ضرورة تشكيل لجنة من الخبراء تضم (اقتصاديين، إداريين، قانونيين، فنيين، خبير مالي أجنبي) لتحليل وتقييم **صندوق العراق للتنمية الخارجية**، ويكون الهدف هو إعادة صياغة قانون الصندوق وأهدافه ومصادر تمويله ومهامه الاستراتيجية الاستثمارية التي يجب أن يعمل بها، ويقدم إلى مجلس الوزراء بوصفه مشروع قانون لغرض تعديل قانون صندوق العراق للتنمية الخارجية بما يتوافق وينسجم مع مبادئ سانتياغو.

٢. ضرورة استدامة عمل **صندوق تنمية العراق**، والعمل على تنويع مصادر الإيرادات للدولة العراقية من خلال الاستثمار في القطاعات الحيوية وخاصةً قطاعي الزراعة والتكنلوجيا، وأن يتم تحليل وضعها القانوني

والاقتصادي والمالي والإداري من قبل لجنة مختصة لغرض رفع تقرير للجهات التنفيذية المختصة عن طرائق معالجة مواقع الخلل في تلك الصندوق ورسم خارطة طريق لعمل الصندوق وفق معايير عالمية.

٣. ضرورة الاستفادة من الدراسات المتعلقة بالصناديق السيادية والخبرات الاكاديمية الوطنية داخل الجامعات العراقية لتقيم الوضع القانوني لصندوقي **المواطن والاجيال** لغرض إيجاد مخرج قانوني ينسجم مع دستور العراق من جهة، ومع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعي المرجوة من تلك الصناديق من جهة ثانية، وأن يتم تفعيل عمل تلك الصناديق وفق المعايير العالمي ومبادئ سانتياغو.

٤. ضرورة استحداث صندوق سيادي في إقليم كوردستان العراق يمول من عائدات النفط والغاز في الإقليم، ، يكون بادرة لحل النزاع بين الحكومتين واستقرار الوضع السياسي والنظام الفدرالي الديموقراطي الموجودة حالياً، وأن يكون من أهدافه ومهامه تطوير مشاريع الري والسدود والطاقة؛ لأن أكبر تحدٍ أمام الاستدامة الزراعية وأمام الاقتصاد العراقي هو الأمن المائي والغذائي.

٥. ضرورة عمل دراسات تحليلية وقياسية أكثر عن الصناديق السيادية وطرائق تنويع مصادر الايرادات والتنمية المستدامة في العراق.

References

Al-Abed, Rima, 2016, Governance of sovereign wealth funds and the transparency of their work, *Journal of Human Sciences*, Faculty of Economic Sciences, Abdel Hamid Mahri University, Volume 27, Issue 2, 57-69.

Al-Ani, Thamer Mahmoud, 2023, The Sovereign Fund and the Problem of the Iraqi Economy, an article published in Asharq Al-Awsat. https://aawsat.com/

Al-Bajari, Ahmed Ibrahim Hussein & Al-Arkoub, Hashem Muhammad Abdullah, 2022, Measuring the effectiveness of financial policy tools in financing the public budget deficit of selected developed countries for the period (2002-2019), Al-*Reyadah Journal for Finance and Business*, Al-Nahrain University, Volume Three, Issue 3, 56 -77.

Al-Dakhil, Ahmed Khalaf Hosni, 2018, *Sovereign Wealth Funds between the Idealism of Offering and the Requirements of Good Governance*, 1st edition, Al-Dhakra Publishing and Distribution, Baghdad, Iraq.

Allen, Mark and Caruana, Jaime,2008, Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda, Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments In collaboration with other departments, IMF,1-38.

Al-Mansouri, Wathiq Ali Mohi, 2012, *Sovereign funds and their role in the macroeconomy of selected countries*, unpublished master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.

Al-Mohseen, Zia, 2023, Development Fund for Iraq, published article, Baratha News Agency, economic page, https://burathanews.com/arabic/economic/

Al-Rajhi, Sari Hamid Ali, 2023, *The role of sovereign wealth funds in economic development - experiences of selected countries with the possibility of benefiting from them in Iraq*, an unpublished master's thesis submitted to the

Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.

Al-Zawari, Farhat Suleiman, 2020, Arab sovereign wealth fund investments as a strategic option in supporting sustainable Arab agriculture, *Strategy and Development Journal*, Volume 10 / Issue: 1 bis (Part One), 258-279.

Blundell-Wignall, A., Y. Hu and J. Yermo ,2008, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues, OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions, No. 14, 1-17, https://www.oecd.org/finance/private-pensions/40345767.pdf.

Bu Fleih Nabil, 2011, *The role of sovereign wealth funds in financing the economies of oil-producing countries: reality and prospects, with reference to the case* of Algeria, an unpublished doctoral thesis submitted to the Council of the Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers3.

Chen, Julia, 2019, Financing the Sustainable Development Goals: The Role of African Sovereign Wealth Funds*, Journal of International Law & Politics*, Vol. 51, 1259-1291.

Ermanno, Affuso and Khandokar, M. Istiak and Alex, Sharland,2022, Sovereign wealth funds and economic growth, *Journal of Asset Management* Vol.23, 201–214, https://doi.org/10.1057/s41260-022-00260-6 .

Hama Amin, Linja Saleh Hama Taher, 2021, Sovereign Wealth Funds, A Comparative Legal Study, Al-Rafidain Center for Dialogue, first edition, Beirut, Lebanon.

Haseen, Yousry Mahdi and Haseen, Rafi' Ahmed, 2012, Sovereign Funds and the Requirements for Establishing a Sovereign Fund for Iraq, *Al-Kut Journal of Economic Sciences*, Volume, 1, Issue 7, 83-103.

Hassanein, Saleh Hamid Muhammad, 2022, Sovereign wealth funds and their role in achieving sustainable development goals (Analytical study), International *Journal of Jurisprudence, Judiciary and Legislation*, Volume 3, Issue 3, 739-783.

Hella, Engerer ,2019, Sovereign Wealth Funds – Finanzierungsquelle für nachhaltige Entwicklung? Vierteljahrshefte zur Wirtschaftsforschung, Duncker & Humblot, Berlin, Vol. 88, Issu. 3, 97-111, https://doi.org/10.3790/vjh.88.3.97.

Hussein, Ahmed Ibrahim and Abdullah, Hashim Muhammad, 2022, The effectiveness of fiscal policy tools to address the imbalance in the public budget deficit of selected developing countries for the period (2002-2019), *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, College of Administration and Economics, Tikrit University, Volume 18, Issue 58, Part (1), 94-112.

International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF), 2023, Investing in Uncertain Time: IFSWF Annual Review.

International Monetary Fund, 2023, Fiscal Sector, Government Finance Statistics, Washington, D.C., USA.

International Monetary Fund, 2023, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.

Jen, Stephen, 2007, Sovereign Wealth Funds What they are and what's happening, World Economics, Vol.8, Issu.4, 1-8.

Madjid ,Guesmia, 2014, Essai d'analyse des strategies d'investissement des fonds souverains et institutionnels, La thèse de master, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, magistère économie et finance internationale.

Naama, Saad Abdul Hussein and Jasim, Hayder Zuhair ,2020, Iraq's Sovereign Wealth Fund Is an Economic Necessity for Sustainable Development ,Multicultural Education, *Emerald Publishing Limited*, Vol. 6, Issu. 1, 9-18. http://ijdri.com/me/wp-content/uploads/2020/03/2.pdf .

Neama, Nagham Hussein and Ali, Tabarak Noman, 2022, Sovereign funds and their role in financial crises with the possibility of creating a sovereign wealth fund in Iraq, Al-Riyadah Magazine for Finance and Business, Volume 03, Issue 01, 282-296.

Seward, James &others,2014, Sovereign Wealth Funds in East Asia, World Bank Group, 92932,1-22, https://documents1.worldbank.org/curated/en/.

Sharma, Rajiv, 2017,Sovereign Wealth Funds Investment in Sustainable Development Sectors ,Global Projects Center Stanford University,1-25, https://www.un.org.

Soleimani, Bilal Farhat Salah al-Din and Zawash, Muhammad Yassin, 2018, *The role of sovereign wealth funds in achieving economic stability in light of global economic crises*, unpublished master's thesis submitted to the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Commercial Sciences, University of Algiers 3, Algeria.

Tax, Exuperius Gaspar Rwahura,2016, *Sovereign Wealth Funds from around the World: Lessons to be drawn for the Establishment of the Tanzanian Oil and Gas Fund*, Master's Thesis, University of Dundee, Centre for Energy Petroleum and Mineral Law and Policy, Scotland, UK.

The World Bank, 2023, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA.

Tsania, Stella and Ahmadov, Ingilab, and Aslanli ,Kenan ,2010, Governance, transparency and accountability in Sovereign Wealth Funds:Remarks on the assessment, rankings and benchmarks to date,, Public Finance Monitoring Center, Baku AZ1065, 1-25, https://www.academia.edu/

Turco ,Celeste Cecilia Lo, 2014, *Sovereign Wealth Funds and Sustainability, in a Time of Volatility Risk and Uncertainty*, Doctoral Program in Political Theory XXV Cycle, Libera Università Internazionale degli Studi Sociali LUISS Guido Carli.

Wagner, Daniil,2014, Sovereign wealth funds: Investment objectives and asset allocation strategies, *Journal of Governance and Regulation*, Vol. 3, Issu. 2, 32-52, https://doi.org/10.22495/jgr_v3_i2_p4 .

Wiśniewski, Piotr ,2023, Sovereign Wealth Funds' (SWFs') social media strategies, European Conference on social media, ECSM 2023, Vol.10, Issu.1,353-363.